

دور الجامعة في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
-مع الإشارة إلى الجزائر-

The role of the university in serving society and achieving the goals of
sustainable development -With reference to Algeria-

ط.د.خطوف سعاد ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة (الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأهمية التي يحتلها التعليم العالي، إذ أصبح قطاعا استراتيجيا في بنية اقتصاديات الدول، نظرا لمساهمته في خدمة المجتمع المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، والجزائر كغيرها من الدول التي تولي اهتماما لهذا القطاع، لما له من إيجابيات تساعد الدولة على التقدم والدفع بعجلة التنمية والرقى في جميع المجالات.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، التنمية المستدامة، الجزائر، مؤشرات.

تصنيف JEL: I20، I23

Abstract:

This paper aims at shedding light on the importance of higher education as it has become a strategic sector in the structure of the economies of countries due to its contribution to serve the local community and achieve the goals of sustainable development in its various dimensions. Algeria, like other countries that pay attention to this sector, Helps the State to advance and accelerate development and progress in all areas.

Keywords: Higher Education, Scientific Research, Sustainable Development, Algeria, Indicators.

JEL classification: I20, I23

مقدمة

يعد التعليم مفتاح التقدم وسبل الرقي ودرب التطور والتنمية ولا تستقيم الأمم إلا به، وتمثل الجامعة قلب المجتمع، وإذا كان التعليم قوة فانه على رأس هذه القوة قوة أكبر هي الجامعة حيث أن المؤسسة الجامعية من خلال الأبحاث العلمية ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء زيادة على الدور الرئيسي في البناء والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الجامعة في تفعيل حراك

التنمية المستدامة في المجتمع؟

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل دور الجامعة في النظام التعليمي؟
 - فيما تتمثل العلاقة بين الجامعة والتنمية المستدامة؟
 - هل تساهم الجامعة الجزائرية في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة؟
- نطرح الفرضيات:

- تعد الجامعة عنصر الدوران الاستراتيجي في النظام التعليمي لأي بلد كان، لكونها تساهم بفعالية في تكوين رأس المال البشري المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة في خدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي المستدام.

- تمثل الجامعة الأداة الحساسة في تشكيل خطط التنمية المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد وظيفية: التكوين الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.

- تنجز إستراتيجية التعليم الجامعي الجزائري التكوين الكمي والنوعي الذي وحده يحقق إستراتيجية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

أهمية البحث: تكمن الأهمية في الكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة باعتباره المسؤول الأساسي عن إعداد الشباب وتجهيزهم للحياة وسوق العمل.

فهو الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم ،كما أنه أحد أهم القطاعات الاقتصادية المطلوبة لهذا القرن حيث أصبحت ثروة الأمم تقاس بالتعليم وما ينتج عنه من الرقي والتطور والتقدم.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على:

- إزالة الإبهام عن المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث:

- كشف النقاب عن واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه:

- إبراز الأهمية التي يحتلها التعليم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المتبع: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى أدبيات حول التعليم وبعض المفاهيم المتعلقة بالبحث، ثم الانتقال إلى واقع الجزائر حول التعليم العالي من خلال إحصائيات ومؤشرات.

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور:

المحور الأول: ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث:

المحور الثاني: واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية:

المحور الثالث: دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

المحور الأول: ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث.

قبل الخوض في تفاصيل البحث لابد من إعطاء مفاهيم لبعض المصطلحات المتصلة بالبحث.

- التعليم

شهد نهاية القرن الثامن عشر ميلادي حركة فكرية عملت على توجيه التعليم نحو تنمية

الإنسان تنمية متكاملة عقليا وجسميا ونفسيا، بواسطة خبرات تربوية.

وعليه فإن التعليم يعرف على أنه " العملية التي بمقتضاها يتم إعداد فئات وكوادر مختلفة من

ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا وإكساب الأفراد

المعرفة والمهارة. ويتم ذلك من خلال المدارس والمعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض

وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية." (جانب الله، 2004، ص 29)

كما يمكن تعريف التعليم على أنه: "تعرض مخطط بدرجة عالية للتدريس والهدف منه هو

التدرب ذهنيا ومعنويا." (ماثيوز وآخرون، 2008، ص 36).

ومن الأدلة التي جاءت في القرآن الكريم التي تحث على طلب العلم قوله تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (سورة المجادلة، الآية 11)، وقوله تعالى "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولو الألباب" (سورة الزمر، الآية 09). وقال أيضا "نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم" (سورة يوسف، الآية 76) وقوله "إنما يخشى الله من عباده العلماء". (سورة فاطر، الآية 28)

- الجامعة

حسب تعريف قاموس Merriam Webster تعتبر الجامعة مؤسسة عالية المستوى غرضها التدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها، إحدى هذه الشهادات تمنح للمتخرجين في طور دراسات التدرج وعادة ما تسمى بشهادات الليسانس في حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور الدراسات ما بعد التدرج والتي عادة ما تشمل شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه. (بومدين، 2016، ص249)

تعرف كذلك على أنها مؤسسة التعليم العالي، أين يمكن الدراسة بغية الحصول على رتبة علمية أو درجات عليا في البحث العلمي، تضطلع على بمهمة أساسية هي إنتاج القوى العاملة المؤهلة فهي ذات طابع اقتصادي وخدمي هدفها الأساسي هو تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، وهي مؤسسة من بين المؤسسات العلمية التي تهدف إلى نشر العلم والمعرفة، وتعنى بإنتاج البحوث العلمية فهي ذات طابع فكري وعلمي. (حفحوف، 2007، ص23)

- البحث العلمي

يعرف على أنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسعى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث. (بومدين، 2016، ص249)

- هو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين الظواهر. (حفحوف، 2007، ص18)

- المجتمع المحلي:

هو تنظيم اجتماعي يتكون من مجموعة من الأسر والوحدات الاجتماعية الأخرى المتفاعلة فيما بينها والمعتمدة على بعضها البعض اعتماداً تبادلياً، بغرض إشباع حاجاتها اليومية وتختلف هذه المجتمعات فيما بينها من حيث الكم والكيف، فبعضها صغير نسبياً ويحتوي عدداً محدوداً من الأسر والوحدات الاجتماعية كمجتمع القرية أو البادية وبعضها يحتوي آلافاً من الأسر والوحدات الاجتماعية كمجتمع المدن الكبرى والعواصم. (دهيمي، 2012، ص06)

- التنمية المحلية

عرفت التنمية المحلية بأنها القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها.

- التنمية المستدامة

ليس هناك اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة وقد عرفت أول مرة في تقرير بروتلاند سنة 1987 الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون أن تقلل من قدرة الأجيال القادمة على أن تفي باحتياجاتها" ومع ذلك فهناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية. (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001)

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لمختلف رغبات وحاجات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة. بحيث تركز على ثلاث أبعاد رئيسية، الجانب الاقتصادي (تحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة في توزيع الموارد والثروة)، والجانب الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية)، والجانب البيئي (المحافظة على البيئة والموارد وحمايتها).

أما مؤشرات التنمية المستدامة فلقد حددت مؤشرات التنمية المستدامة وفق أربع مؤشرات هي مؤشرات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية ومؤشرات بيئية والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): مؤشرات التنمية المستدامة

نوع المؤشر	الأهداف	أهم المؤشرات المستخدمة
المؤشر الاجتماعي	المساواة الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ومكافحة الفقر.	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر معدل متوسط أجور الإناث إلى متوسط أجور الذكور.
	الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع	التمكين من الماء الصالح للشرب. العمر المتوقع عند الولادة تغذية الأطفال.
	تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب	معدل سنوات الدراسة الفعلي والمتوقع معدل الإنفاق على التعليم والبحث العلمي كنسبة من إجمالي الناتج
	السكن والسكان	معدل النمو السكاني معدل التمرکز في المناطق الحضرية والريفية
	الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكب لكل 100 ألف نسمة
	الهيكل الاقتصادي ويشمل: - الأداء الاقتصادي. - التجارة. - الحالة المالية.	معبر عنه بمعدل متوسط نصيب الفرد من الدخل يعبر عنها بواسطة الميزان التجاري نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي
المؤشر الاقتصادي	أنماط الاستهلاك والإنتاج: - استهلاك المادة. - استخدام الطاقة.	كثافة استخدام المادة في الإنتاج نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي
	إنتاج وإدارة النفايات: - الغلاف الجوي والتنوع الإحيائي - الأراضي. - المسطحات البحرية. - مصادر المياه العذبة.	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي. درجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية نسبة السحب السنوي من المياه الجوفية
المؤشر المؤسسي	الإطار المؤسسي. القدرة المؤسسية	حجم الإنفاق على البحث والتطوير عدد مستخدمي الهواتف المحمولة و الثابت . الانترنت لكل 1000 مواطن

المصدر: (أوكيل، 2016، ص80)

المحور الثاني: واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

عرف التعليم في تاريخ الجزائر مراحل عديدة عكست مختلف التطورات التي مرت بها البلاد، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وحسب تطلعاتها التنموية وصولا للوعلة ومتطلباتها لمواكبة التطورات العالمية الراهنة.

إن الجامعة الجزائرية هي اليوم نتاج عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 1962، تاريخ استعادة السيادة الوطنية، وقد بدأت هذه العملية بإنشاء وزارة التربية الوطنية سنة 1963، وقد استخدمت جامعة الجزائر التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1909، كقاعدة لإطلاق منظومة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي، وشهدت بعد ذلك تطورا سريعا للغاية، فبعد أن كان تعداد الطلبة مركزا سنة 1962 في مؤسسة واحدة هي جامعة الجزائر وفي ملحقتها كل من قسنطينة ووهران، فإنه اليوم يتوزع على كامل التراب الوطني ليصل إلى 106 مؤسسة وكذا هياكل المرافقة الاجتماعية التابعة لها، تشكل شبكة هائلة تربط كافة ربوع الوطن. ولقد مر بناء المنظومة الجزائرية للتعليم العالي أربع مراحل أساسية من حيث تنظيمها ومناهجها منذ الاستقلال. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012، ص16)

بالإضافة إلى ذلك : (بروش، وبركان، 2012، ص-ص: 812-813)

- الإصلاح البيداغوجي (نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه) : تبعا لما ورد من اختلالات التي وقفت عليها الوزارة الوصية شرعت سنة 2004 في تنفيذ إصلاح يمس الجانب البيداغوجي. يتمثل في تطبيق نظام " ل م د " المنبثق من برنامج بولون (processus de bologne) الأوروبي. وجاءت الأهداف من تطبيق النظام الجديد بصفة رسمية كالتالي :
- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.
- تكوين آليات التكيف المستمر مع تطور المهن والحرف .
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة المتعلقة بالتسامح مع الآخر
- التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- ترسيخ أسس الحوكمة تركز على التشاور والمشاركة.

إلا أن نظام (ل م د) وبعد مرور عدة سنوات من تطبيقه وبالرغم من الصعوبات الناجمة عن تطبيقه لم يحض بالإجماع التام، حيث أن كل الأطراف بما فيها الوزارة تتفق على أن هذا النظام لم يحقق كل الأهداف التي جاء من أجلها، وفتح مجال لخوض إصلاحات تكميلية من جهة أخرى ومن أهمها تطبيق ضمان الجودة وهذا عام 2008 إذ يعتبر مشروع تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي بالجزائر ذا أهمية بالغة وهو مكمل للإصلاحات الجارية حاليا، ويتعين على القائمين على القطاع التحضير الجيد لقيادة ما هو بمثابة تغيير تنظيمي بآتم معنى الكلمة. ومن يتطرق لموضوع إدارة التغيير يجب أن لا يتجاهل عنصرا أساسيا وهو حسن التعامل مع المقاومة الناتجة عن المشروع التغيري من أجل تذليلها والرفع من مستوى التعبئة لكل عضو من أعضاء أصحاب المصالح الداخلية، من طلبة وإدارة وخاصة الأساتذة والباحثين إلا أنها هي الأخرى واجهت عدة صعوبات وعراقيل في تطبيقها في الجامعات الجزائرية مثلا غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي، حيث أن المتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر يدرك أن عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة وبالتالي لم يكن مؤشر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية، فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسة موجهة نحو الكم أي عدد الطلبة.

ولقد أصبح الطلب الإجمالي والاقتصادي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري واتضح الحاجة إلى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة. إذ أدخلت عدة تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف التعليم العالي وجعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية، وبغرض تلبية الحاجة المستعجلة أنشأت عدة معاهد تقنية متخصصة، وتعين على الجامعة أن تصلح نفسها إصلاحا عميقا وأن تباشر بمجموعة من التحولات والمتمثلة في القوانين التالية: (يوسف، 2008، ص45)

- قانون إصلاح التعليم العالي سنة 1971 : وقد تمثل هدفه في تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون التنمية، فلا يجب أن يقتصر الإصلاح على تكوين الإطارات الذي تضطلع به الجامعة، بل يتحتم تلبية كل الطلبات التي ستقدمها القطاعات المستخدمة.

- القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 : أرخ هذا القانون في أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ويسعى هذا القانون إلى تحديد الإطار

الشرعي لقطاع التعليم العالي وإلى فتح آفاق جديدة له، تضمن المادة "4" منه شروط التطور العلمي المبدع وتكرس موضوعية المعرفة واحترام "تنوع الآراء".

ولقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كبيرا وانتشارا واسعا في عدد الطلبة وكذا عدد الكليات والمعاهد والمدارس الوطنية، والمدارس العليا والجدول التالي يوضح التطور الحاصل في عدد الطلبة.

الجدول رقم 01: نسبة الالتحاق بالجامعات، التعليم العالي (%) من إجمالي عدد السكان

البلدان السنوات	الجزائر	المغرب	إسبانيا
2002	17	10	62
2003	18	11	64
2004	18	11	66
2005	20	12	67
2006	20	12	68
2007	22	12	69
2008	/	13	71
2009	29	13	73
2010	29	14	78
2011	30	16	83
2012	31	/	85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي، 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في ارتفاع مستمر في كل من الجزائر، المغرب، وإسبانيا، حيث قدرت في الجزائر ب 17% سنة 2002 وارتفعت لتقدر ب 31 % في سنة 2012، بينما في المغرب فيلاحظ أن النسبة ضعيفة مقارنة بالجزائر إذ قدرت ب 10 % سنة 2002 و 16 % سنة 2011، إلا أن النسبة التي حققتها الجزائر غير كافية مقارنة بالدول المتقدمة كإسبانيا التي قدرت بها ب 62 % سنة 2002 و 85 % سنة 2012 . إضافة إلى اعتماد الجزائر في التعليم العالي على الكم دون الاهتمام بالتنوعية .

ومن الجدول أدناه نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في تزايد مستمر حيث كان عدد الطلبة في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج خلال الاستقلال ضعيف ليتضاعف كل سنة ليصل إلى 1241550 طالب مسجل وهو ما يدل على التطور السريع والكبير للجامعات الجزائرية. أما بخصوص المسجلين في الطور الثالث (الدكتوراه) فقد بلغ خلال السنة الجامعية 2012/2011 حوالي أكثر من 53000 مسجل.

جدول رقم 2: تزايد عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج وما بعد التدرج.

2015/2014	2011/2010	1963/1962	
1165040	1077945	2725	عدد الطلبة المسجلين في التدرج
76510	60617	156	عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج
1241550	1138562	2881	المجموع

المصدر: اعتماد الباحثة على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما فيما يخص ميزانية التعليم العالي فقد أدركت الحكومة الجزائرية بأهميته، وأولت اهتماما متزايدا بالإنفاق عليه لما له من دور كبير في تطوير النظام التعليمي بصفة عامة، ومواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلباته خصوصا من ناحية عملية التحسين المستمر لنوعية التعليم ومخرجاته، وقد بلغت قيمة ميزانية تسيير القطاع 300333642 ألف دج في سنة 2015 بنسبة تعادل 6.04% من ميزانية التسيير. (زموري، ومرداوي، 2017، ص634)

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فقد كانت حصيلة هياكل البحث العلمي في الجزائر لسنة 2014 كالتالي موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم 02 : حصيلة هياكل البحث العلمي في الجزائر لسنة 2014

العدد	مؤسسات البحث
11	مراكز البحث
4	وحدات البحث
3	وكالات البحث

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وصلت حصيلة شبكة الجامعات الجزائرية خلال سنة 2018 إلى مائة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تغطي كامل الأراضي الوطنية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: حصيلة شبكة الجامعات الجزائرية في الجزائر 2018.

شبكة الجامعات الجزائرية	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس الوطنية	20
المدارس العليا	10
كليات تدريب أعلى للمعلمين	11
الملاحق	02

المصدر: بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

اتخذت الجزائر إجراءات في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير وترقية البحث العلمي، وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012، ص-ص: 107 115) ترقية الموارد البشرية: لقد تعززت الموارد البشرية بقوانين أساسية جديدة واستفادت من تحسن محيط البحث، وذلك من خلال وفرة أكبر للوسائل المادية والتوثيقية، كما تم إدراج تحفيزات جديدة قصد الرفع من عملية تثمين نتائج البحث، وتجدر الإشارة هنا إلى الأهمية التي تم منحها لمشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج في الأنشطة الوطنية.

مضاعفة مرافق البحث: أي إنجاز مرافق وتجهيزات بحث كبرى حيث تم الشروع في إنجاز

ستة أنواع من المرافق هي:

- مجمعات مخابر
- مراكز ووحدات البحث
- أقطاب الامتياز العلمية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث
- المنشآت العلمية المشتركة بين الجامعات
- الأقطاب التقنية

• كذا التجهيزات الكبرى المدرجة في إطار برامج التعبئة لاسيما في مجال البحث الفضائي والنووي والتكنولوجيا الحيوية.

رفع المنظومة إلى الدرجة الأمثل: حيث تم تحديد ومباشرة أكثر من مئة برنامج في مجال البرمجة والتنظيم والإجراءات المؤسسية، وتطوير الموارد البشرية وكذا في مجال البحث الجامعي والتطوير التكنولوجي ومجال الهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي والتأهيل والمرافق والتجهيزات الكبرى وأخيرا التمويل.

تحسين البرمجة: تمثل البرمجة الوطنية لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العمود الفقري للنظام الوطني للبحث وتعرف على أنها عملية تحديد وتعريف محاور البحث المتضمنة مواضيع بحث شاملة توضح الأهداف العلمية والتكنولوجية التي ينبغي تحقيقها وتعمل على توجيه فرق البحث في صياغة أعمال البحث التي تسمح بالمساهمة في تحقيق الهدف المسطر. وتتوقف فعالية النظام الوطني للبحث على مدى التحكم في البرمجة ولهذا الغرض فإن برامج البحث الوطنية التي تم تنفيذها منذ سنة 2008 استفادت من منهجية تم تحسينها. بالإضافة إلى ذلك فقد تم وضع قانون من أجل تشجيع البحث العلمي في الجزائر والذي يتمثل في الآتي: (مجلس الوزراء الجزائر، 2014)

حيث أنه في 30 ديسمبر 2014 ترأس رئيس الجمهورية اجتماعا لمجلس الوزراء والذي درس وصادق على مشروع قانون توجيهي حول البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، ومن شأن مشروع هذا القانون أن يعزز سلطة الباحثين حول وضع تقييم البرامج الوطنية للبحث العلمي لاسيما من خلال منحهم دورا أكبر على مستوى المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي، ومن خلال تعزيز دور الوكالات الموضوعية للبحث بما في ذلك في التقييم وتمويل برامج البحث، كما أن مشروع القانون التمهيدي سيقرب أكثر البحث من المؤسسة من خلال وضع هدف دائم للتمتين الاقتصادي للبحث العلمي ومن بين الإجراءات المقترحة في هذا الصدد يذكر:

*قابلية المؤسسة المحلية والعمومية والخاصة للحصول على دعم الدولة بما في ذلك الاستفادة من المزايا الممنوحة للمؤسسات العمومية للبحث.

*انتداب باحثين جامعيين لدى مؤسسات مبتكرة من أجل مرافقتهم على انجاز برامجهم في مجال البحث والتطوير.

*إنشاء مراكز ابتكار وتحويل التكنولوجيا من أجل مرافقة المؤسسات المبتكرة .

وفي تدخله عقب الموافقة على مشروع القانون أكد السيد عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر التي أرسى أسس سياسة حقيقية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مطالبة الآن بالسير على جني ثماره لاسيما لفائدة القطاع الاقتصادي المنتج.

أما الجدول التالي فيوضح النفقات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير وهي النفقات الجارية والرأسمالية للقطاع العام والخاص، على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والاجتماعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية.

الجدول رقم 04 : نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير (%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2012)

البلدان السنوات	الجزائر	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
2001	0.23	2.64	3.07
2002	0.37	2.55	3.12
2003	0.20	2.55	3.14
2004	0.16	2.49	3.13
2005	0.07	2.51	3.31
2006	/	2.55	3.41
2007	/	2.63	3.46
2008	/	2.77	3.47
2009	/	2.82	3.36
2010	/	2.74	3.25
2011	/	2.76	3.39
2012	/	2.79	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي، 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأنفاق على البحث العلمي والتطوير في الجزائر ضعيف مقارنة بكل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حيث قدر في سنة 2005 ب 0.07 % في الجزائر و 2.51 % في (و.م.أ) و 3.31 % في اليابان . كما نلاحظ في الجدول عدم وجود إحصائيات في السنوات الأخيرة بالرغم من السياسات المنتجة من طرف الدولة الجزائرية في مجال ترقية البحث العلمي والتطوير.

وكنتيجة لضعف البحث العلمي والتطوير في الجزائر هذا ما أدى إلى الضعف الذي تعرفه الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها في الجزائر.

رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين وتطوير ظروف البحث العلمي في الجزائر إلا أن هذا الأخير يبقى يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية، فمعظم الإصلاحات ركزت على الجانب الكمي مهملة الجانب النوعي، ودليل ذلك الانجازات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بإنجازات الدول المتقدمة.

أما فيما يخص تحديات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

فتواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها في الآتي:

(قريبي، 2015، ص115)

✓ الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين 1.277.000 طالب سنة 2014.

✓ قلة التأطير حيث قدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة سنة 2011 ب: 40.140 أستاذ دائم أغلهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) على أبواب التقاعد.

✓ نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع.

✓ التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم بالإضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبق للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

✓ هجرة الكفاءات وعدم بقاءها في الداخل للمساهمة في التأطير والتكوين.

✓ البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي.

المحور الثالث: دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

أقرت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن المعرفة في عالمنا قوة، والتعليم مفتاح التمكين وهوركن أساسي من أركان التنمية، وينطوي على قيمة كبيرة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تشمل تمكين الناس من رسم معالم مستقبلهم، وهذا ما يجعل توفير فرص التعليم أمراً ضروريا لتعزيز التنمية في جميع جوانبها. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 2015)

1- التعليم والتنمية المستدامة.

يلعب التعليم دوراً أساسياً في نهوض وتطور الأمم، وهو مطلب من مطالب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. حيث أنه يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الأولويات والمشاكل مثل قضايا الماء، والطاقة، وتغير المناخ، والتخفيف من الكوارث وأخطارها وضياح التنوع البيولوجي وأزمات الغذاء في سبيل حماية البيئة وإصلاحها وصون الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة وعقلانية ومستدامة، والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 2009).

كما يؤدي التعليم دوراً بارزاً الأهمية في مساعدة الأفراد على المضي قدماً اتجاه طرق الزراعة المستدامة وفهم مسألة التغذية، كما يساهم في الحفاظ على الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة.

يساعد التعليم في خلق مجتمعات قادرة على التكيف تستند إلى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتماء والمسؤولية، كما يعزز التلاحم الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر ويؤكد على مبادئ تدعم استدامة الحياة ورفاه الإنسان وتحسين المهارات. (التقرير العالمي لمنظمة الأمم المتحدة، 2016)

يعمل البنك الدولي على تعزيز ومساندة البلدان لإتاحة حصول الجميع على خدمات أساسية ذات جودة خاصة التعليم من خلال الاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري الذي يعد أحد المحددات الأساسية التي تعزز النمو الاقتصادي والإنتاجية، وتحقيق نجاحا

اقتصاديا أكبر في جميع الميادين والحد من الفقر طوال حياة الفرد، ويعتبر الاستثمار في رأس المال البشري ثاني أولوية من بين ثلاثة أولويات لتحقيق هدي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وفق التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2017. (البنك الدولي، 2017)

ولا ننسى دور التعليم العالي بصفة خاصة من خلال البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق: (ابراهيم، وعزري، 2016، ص 416)

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها، وخلق المزيد من الطاقات البديلة و تسخير الأبحاث العلمية لوضع الإستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة.
- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحا على الصعيد الدولي المحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- طرح التكوين في برامج الماجستير والماستر والدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية
- إجراء أبحاث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- إنجاز بحوث في مجال توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ
- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة
- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة والتغيرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.

2- الجامعة وخدمة المجتمع.

من المسلم به أن الجامعة هي قلب المجتمع، تمثل أعلى درجات العلم ووسيلة العلم هي السمع والبصر والحواس لقوله تعالى: "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون". (سورة النحل، الآية 78)

إذا كان التعليم قوة فانه على رأس هذه القوة قوة أكبر هي الجامعة، تلعب دور أساسي في دفع حركة التقدم وتوجيه لما يناط بها من مسؤولية تكوين الأطر اللازمة للتنمية في مختلف قطاعاتها، وأصبح من المسلم به أن تحقيق التنمية والانتعاش لأي دولة من الدول يتوقف على مخرجات الجامعة من الموارد البشرية المؤهلة ومدى فعاليتها في المجتمع. (علي أحمد حسن، بدون، ص2)

ويمكن القول أن التنمية والجامعة من خلال التعليم يلتقيان في عنصر مشترك هو الإنسان، بحيث أن التعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، كما أن التنمية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع وإتاحة التقدم والتطور له، والدفع به إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، هذه الأخيرة تتوقف فعاليتها ونجاحاتها على وجود الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله، بأن يكون قادر على التكيف مع المتطلبات العصرية للنهوض بالتنمية، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 تحت عنوان مشاركة الناس بأن التنمية البشرية هي: تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس. وهو ما يعني الاستثمار في قدرات البشر وإعطاء الفرص لهم. (بومدين، 2007، ص252)

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الانسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. (غربي، 2013، ص151)

خاتمة

تساهم الجامعة إلى مدى بعيد وبشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها خاصة فيما يخص خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، لتصبح مؤسسات التعليم العالي فيه موطنًا للفكر الإنساني على أرقى مستوياته ومصدرا للتنمية، وذلك من خلال إعدادها للقوى البشرية ونقلها للتكنولوجيا وتحويل النظريات العلمية إلى تطبيق عملي يهدف إلى حل المشكلات والتغلب على العقبات والصعوبات التي تواجه المجتمع وتعوق نهضته والعمل على خدمته وتنميته.

من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- إن الجامعة الجزائرية اليوم هي نتاج عملية طويلة من البناء والتطور والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من تاريخ السيادة الوطنية.
- اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير وترقية البحث العلمي لكن الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تواجهها مجموعة من التحديات.
- يلعب التعليم دورا أساسيا في نهوض وتطور الأمم وهو مطلب من مطالب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- إن تحقيق التنمية والانتعاش لأي دولة من الدول يتوقف على مخرجات الجامعة من الموارد البشرية المؤهلة ومدى فعاليتها في المجتمع.
- نقترح بعض التوصيات:
- لا بد على الدولة الجزائرية وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من أجل خدمة المجتمع المحلي والوطني.
- يجب على الجزائر تفعيل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط العام الاقتصادي والاجتماعي من خلال توطيد العلاقة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي على المؤسسة الاقتصادية والصناعية والقطاع الخاص في الجزائر الولوج في هذه الحلقة، والمشاركة في تفعيل دورها في تدعيم أنشطة البحث والتطوير والمشاركة في اقتصاد المعرفة.
- لا بد من السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة.

قائمة المراجع

- سورة الزمر، مكية رقمها 39، الآية رقم 09.
- سورة فاطر، مكية رقمها 35، الآية رقم 28.
- سورة المجادلة، مدنية رقمها 58، الآية رقم 11.
- سورة النحل، مكية رقمها 16، الآية 78.
- سورة يوسف، مكية رقمها 12، الآية رقم 76.

- جاب الله ، سيد (2004)، التعليم والتنمية رؤية نظرية ودراسة واقعية، (ط1)، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر.
- ماثيوز، جينيفر وآخرون(2008)، تنمية الموارد البشرية، ترجمة علا أحمد صلاح، (ط1)، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر.
- أيمن، يوسف. (2007-2008). "تطور التعليم العالي ،الإصلاح و الأفاق السياسية"، رسالة الماجستير، كلية علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر.
- أوكيل ،حميدة. (2016)، "دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، الجزائر.
- ححفوف، فتيحة، (2007/2008)، "معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين –دراسة ميدانية في جامعات "سطيف، قسنطينة، مسيلة""، مذكرة الماجستير، كلية إدارة وتنمية الموارد البشرية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- غربي، صباح، (2013-2014). "دور التعليم العالي في خدمة المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- بومدين، عربي،(2016)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الفرص والقيود، *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، العدد 07، ص249.
- زموري ،كمال، و مرداوي، كمال، (جوان 2017)، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، العدد الخامس، ص634.
- قريبي، ناصر الدين، (ديسمبر 2015)، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر – دراسة استكشافية-، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، العدد الرابع، ص 155.
- ابراهيمي، نادية، و عزي، الأخضر،(2016)، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، *المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- بروش، زين الدين، وبركان يوسف، (2015-2016)، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع و الافاق، *المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي*، بومرداس، الجزائر.
- دهيمي، زينب، (2012) مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، *يوم دراسي منظم* من قبل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- محمد علي أحمد حسن، أميرة، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، *المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية*، كلية التربية، جامعة البحرين.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، إعلان أنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع: التعليم حتى عام 2030، (2015).
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، (2009)، التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- التقرير العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة لرصد التعليم، (2016).
- الامم المتحدة، (2001)، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك.
- البنك الدولي، إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، التقرير السنوي لعام 2017.
- مؤشرات البنك الدولي، 2013.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، سنة في خدمة التنمية 1962-2012.